

لماذا يتعين على الأردن أن يكون أكثر حذراً

موقعاً بالغ الأهمية في استراتيجية إيران الإقليمية الجديدة، خاصة بعد توقيع الاتفاقية الدفاعية الأردنية - الأميركية التي استقرت بموجبها القواعد الأميركية في الأردن، وبالفعل وصلت إلى الأراضي الأردنية - بحسب وكالات أنباء محلية ودولية - أعداد غفيرة من القوات الأميركية المنسحبة من أفغانستان وقطر والعراق والسعودية ومواقع إقليمية أخرى. وفي ضوء الاستراتيجية التي تبناها الحرس الثوري الإيراني بعد مقتل الجنرال قاسم سليماني، والهادفة إلى الضغط على القوات الأميركية في المنطقة، والتي رأينا بعض ملامحها في العراق وسوريا، يمكن بكثير من الثقة توقع أن يُبادر الحرس الثوري الإيراني إلى البحث عن طرق لتهديد تواجد القوات الأميركية في الأردن، والاستعداد لإمكانية استهدافها في الحاضر والمستقبل.

د. محمد الزغول
مدير وحدة الدراسات الإيرانية
مركز الإمارات للدراسات

تتابع دول الشرق الأوسط باهتمام بالغ تطورات الحوار الإيراني - الغربي في فيينا؛ الحوار الذي لم يتمكن أي طرف إقليمي من حيازة تذكرة الجلوس على طاولته، وذلك على الرغم من أن الأطراف الإقليمية هي الأكثر تأثراً بمخرجاته. وكانت العلاقات العربية مع إيران تدهورت بعد حادث اقتحام السفارة السعودية على يد مُتشدّدين مُقرّبين من دوائر الرئيس الإيراني الجديد إبراهيم رئييسي. وليس من المرجح أن يشهد هذا الوضع تحسّناً؛ فمواقف رئييسي حيال التقارب مع العرب لا تبشر بأي تحسّن. وعلى الرغم من تصريح رئييسي بأن إيران جاهزة للعودة إلى العلاقات مع المملكة العربية السعودية، لكنّه ربط ذلك بتغيير سياسات المملكة حيال الملفات الإقليمية، مُضافاً إلى ذلك، تأكيد على مواصلة دعم محور المقاومة في المنطقة العربية، ما يعني أن الرئيس الجديد لا يزال يتموضع داخل ذات الخطاب الذي حكم عقلية المتشدّدين حول الدبلوماسية الإقليمية لإيران.

ويشكل عام، لا تتسم سياسات التيار المحافظ الإيراني حيال الكتلة العربية بمقاربة ودية، كما لا تبشر هيمنة الحرس الثوري على حكومة الرئيس الجديد، بإمكانية الانفتاح على الجانب العربي. صحيح أن الخطاب العدائي الإيراني يستهدف بشكل أساسي المملكة العربية السعودية، باعتبارها النقيض، إلا أن الإسراف في هذا التفسير لا يبدو منطقياً؛ فعدم التطرق إلى الكتلة العربية بوصفها كتلة واحدة، لا يعني إمكانية قبول التيار المحافظ الإيراني التعامل مع أي من الأطراف العربية كإنداء، أو شركاء. ومن المفترض أن تؤدي هيمنة المحافظين على حقيبة وزارة الخارجية الإيرانية، إلى انخفاض التعارض بين الأجهزة الدبلوماسية والأجهزة الثورية. ويمكن توقع مشاهدة انسجام أكبر بين التوجّهين، دون أن يعني ذلك القضاء على هذا التعارض. واستناداً إلى ذلك، يمكن توقع تنامي مزيج من التوجه العقائدي والأيدولوجي على الصعيد الإقليمي، والتوجه نحو الشرق ضمن السلوك الدبلوماسي الإيراني.

لكن التغييرات الأكثر أهمية في استراتيجية إيران الإقليمية صنعها عوامل أكثر أهمية من هذا التغيير؛ فقد أدى الاقتراب الإسرائيلي من خاضرة إيران الأكثر أهمية من الناحية الجيوستراتيجية في الخليج العربي، والتدافع الإيراني - الإسرائيلي الحثيث في سوريا، والتدافع الإيراني - الأميركي في العراق وشرق سوريا، وما يُعرف بـ"حروب الظل" المشتعلة بين هذا الأطراف الثلاثة، وأطراف إقليمية ودولية أخرى.

كل ذلك دفع قيادات الحرس الثوري في الهيكل الجديدة لمليشياته التي تتمتع بالقدرة على تنفيذ عمليات نوعية تتسم مع متطلبات المرحلة الجديدة. وهو ما سيخلق مخاطر من نوع جديد لمختلف اللاعبين في المنطقة.

ويحتل الأردن بحدوده الجغرافية المتعددة على طول خطوط التماس الإيرانية - الأميركية - الإسرائيلية

الانتخابات المبكرة مخرج لأزمات تونس مكبل بعوائق سياسية ودستورية

الوضع الاقتصادي المأزوم للبلاد يدفع إلى ضرورة المراجعة والتغيير



هل يسير فرقاء تونس إلى انتخابات مبكرة؟

وناجعة بناء على نتائج انتخابات 2019، ومع ذلك كان مطلوباً المحاولة. وتابع "بعد قرابة السنتين وصلنا إلى فشل وانسداد لا يحجده إلا المتوحدون والمعتزلون في عوالمهم المغلقة وهم كثر ولا يزالون يقترحون وصفات غايتها التحكم وإظهار الفوز على الخصوم داخل منظومة الحكم وليس اقتراح البرامج والإنجاز، هذا هو الوضع الذي يستدعي تنظيم انتخابات سابقة لأوانها".

مع ذلك يلفت الجلاصي إلى أنه "أمام هذا المسار عوائق دستورية وسياسية، إذ أن المتمسكين بالسلطة لن يتساهلوا باللعبة، بما يمكن أن يقلص من حظوظهم في الانتخابات القادمة".

ويرأيه "هناك أصل ضعيف وهو أن تدارك المنظومة أمرها وتبحث عن صيغة للتعايش وإنهاء العهدة بطريقة معقولة يظهر فيها الاهتمام بالوطنين، لكن إن لم يحصل ذلك واستمرت الأعباء القصور والتنظيمات المتوحدة فقد يدفع الشارع والمجتمع المدني هذه المنظومات إلى الرجوع إلى صندوق الاقتراع".

وما يزيد من احتمال ممارسة الشارع ضغطه على الطبقة الحاكمة عبر العودة إلى الاحتجاج، استمرار العراك في البرلمان في مشاهد يومية تناقلتها وسائل الإعلام وهي محل استياء وامتعاض التونسيين، وهي برأيهم تشوه مرحلة الانتقال الديمقراطي وتنقل صورة سيئة إلى العالم عن أوضاع البلاد.

وعلى وقع خلافات واشتباكات بين أعضاء كتل نيابية خاصة مع التجاذب بعض القيادات إلى العنف، عادت إلى الواجهة الدعوات إلى حل البرلمان بهدف إحداث تغيير حقيقي وإفراز مشهد جديد يتسق وتطلعات الشارع.

لكن برأي متابعين ومحللين وبالعودة إلى التجارب الانتخابية السابقة التي أفرزت ذات المنظومة الحاكمة، يبدو الأمل في التغيير ضعيفاً. وأشار المحلل السياسي فريد العليبي في حديثه لـ"العرب" إلى أن "كثيرين يتحدثون اليوم عن الانتخابات المبكرة باعتبارها حلاً للانسداد السياسي، وهؤلاء يودحهم التناقض مع الإسلام السياسي وحلفائه بينما يتمسك الإسلاميون بالسلطة في شكلها الحالي وتعزيزها من خلال ما يسمونها حكومة سياسية مسؤولة، وهذا الخلاف مفهوم من حيث كونه يشير إلى أن الصراع الرئيسي هو على السلطة".

وتابع مستدركاً "لكن لا شيء يشير إلى أن تلك الانتخابات ستتم من حل الأزمة".

نفس الخارطة البرلمانية المشتتة وربما أكثر تشتتاً مما يصعب من إفراز أغلبية واضحة مستقرة تحتاجها البلاد". ورغم تصاعد الدعوات إلى تعديل القانون الانتخابي وإجراء استفتاء حول النظام السياسي، إلا أن الأحزاب الحاكمة تواصل التشويش عليها وإيهام الرأي العام بأن البرلمان لا يتحمل بفروده مسؤولية مال الأوضاع، باعتبار أن هذا النظام يعزز نفوذها فيما قد يهدد أي تعديل بإقصائها أو إضعاف حضورها. ويعتقد شوكات أن هناك جزءاً من الطبقة السياسية يريد إبقاء الحال على ما هو عليه، لكن في الحقيقة واقع البلاد الاقتصادي يدفع إلى ضرورة المراجعة موضعاً "الديمقراطية التي لا تنتج تنمية ستكون مهددة بالضرورة في وجودها".

وبلغت متابعتون إلى أن الأحزاب الحاكمة ستستمر في المناورة حفاظاً على مكاسبها، في حين لا تبدي أي نية للتنازل أو تهديد الطريق لأي فرصة للتغيير، على رغم ما تعانيه البلاد من ظرف اقتصادي وصحي غير مسبق.

خالد شوكات
القانون الانتخابي الحالي
سند نفس الخارطة البرلمانية المشتتة

عبد الحميد الجلاصي
المتمسكون بالسلطة
لن يتساهلوا في مفارقة مواقعهم

فريد العليبي
لا شيء يشير إلى أن الانتخابات ستمكن من حل الأزمة

وتعكس دعوة حركة النهضة قائدة الائتلاف الحكومي مؤخرًا إلى حكومة سياسية رغبتهما في إرضاء الرئيس سعيد الذي يضغط لأجل حكومة تستتني المشي، فيما لا يستبعد المتابعون تضييقها برئيس الوزراء الذي دفعت به للدخول في معركة مع الرئيس، وذلك بهدف إعطاء فرصة لإنجاح الحوار الوطني، وهو ما يعني إبعاد شبح الانتخابات، السيناريو الذي تريد الحركة تجنبه. واعتبر السياسي والباحث التونسي عبد الحميد الجلاصي في حديثه لـ"العرب" أن "الانتخابات السابقة لأوانها هي دائماً حالة اضطرابية، وهي حل استثنائي لحالة الانسداد".

تشكّل الانتخابات المبكرة طوق نجاة بالنسبة إلى طيف واسع من التونسيين للخروج من الأزمة السياسية الخائفة التي أحدثت حالة شلل لمؤسسات الدولة وألقت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، لكن المناورات السياسية التي تلجأ إليها الأحزاب الحاكمة والعوائق الدستورية تجعل هذا السيناريو مستبعداً، ويرأى الخبراء والمتابعين فإنه دون تعديل القانون الانتخابي سيكون من الصعب إحداث التغيير المنشود وإفراز منظومة حكم جديدة في حال تحول هذا الخيار إلى واقع.

حول الصلاحيات وتاويل فصول الدستور في ظل غياب محكمة دستورية تأخر وضعها منذ 2015، ما أدى إلى شلل في مؤسسات الحكم.

ويرأى متابعين تشكل الانتخابات المبكرة طوق نجاة لأزمة تونس السياسية التي تزداد تعقيداً في ظل نظام سياسي وانتخابي يغذي الأزمة بدل حلها.

وفي المقابل يلفت هؤلاء إلى أن المناورات السياسية والمطالب الدستورية تجعل هذا الخيار مستبعداً حيث ليس من مصلحة أي طرف تغيير قواعد اللعبة، فهم لن يتساهلوا في ذلك وستتعمد الطبقة الحاكمة صرف الأنتظار عن تعديل القانون الانتخابي أو الذهاب إلى استفتاء بهدف تعديل النظام السياسي.

والنظام السياسي الراهن أقره دستور 2014 أعقاب ثورة يناير 2011، وهو شبه برلماني، وتغييره ليس محل توافق بين مكونات المشهد السياسي.

وفيما يبدو من الصعب تغيير النظام السياسي حالياً بسبب حدة التجاذبات، يؤكد الخبراء أن أبرز أسباب الأزمة في تونس تكمن في نظامها الانتخابي الذي يمنع استفزاز أي حزب بغالبية حكم ويؤدي قانون أكبر النقايا دوماً إلى برلمان مفتت، الأمر الذي يقود في النهاية إلى ارتهاق الحكومة إلى الأحزاب القوية مما يصعب مهامها.

ويتوقع هؤلاء أنه في حال لم يقع تعديل القانون الانتخابي ستستفز أي انتخابات متوقعة نفس النتائج، وستبقى ذات الأحزاب المهيمنة على البرلمان في المشهد، ما يعني أن أزمة البلاد لن تغادر مربعها الأول.

وأشار خالد شوكات الوزير السابق والناشط السياسي في تصريح لـ"العرب" إلى أنه "في حال وقعت العودة إلى البرلمان بنفس القانون الانتخابي، فإن الخارطة البرلمانية لن تختلف كثيراً".

ويرى أنه في حال تم التوافق على قانون انتخابي جديد حينها تصبح العودة إلى الشعب أكثر منطقية ويمكن أن تؤدي إلى نتيجة مرجوة، حيث سيسمح التعديل بإفراز أغلبية واضحة باستطاعتها أن تحكم ويحاسبها الشعب لاحقاً. واستدرك شوكات "لكن في ظل القانون الانتخابي الحالي سنعود إلى

أمينة جبران
صحافية تونسية

تونس - تجتمع أوساط سياسية تونسية أن خيار الانتخابات المبكرة من شأنه أن يضع حداً لأزمات البلاد، فيما تعيق المناورات السياسية والمطالب الدستورية الاتجاه إلى الشعب وصناديق الاقتراع على رغم ما تمر به البلاد من ظروف استثنائية، ما يجعل طريق التغيير صعباً خاصة مع غضب الأحزاب الحاكمة النظر عن تعديل القانون الانتخابي الذي يبقى نفوذها في المشهد.

وأكد القيادي بالاتحاد العام التونسي للشغل سامي الطاهري في تصريحات لوسائل إعلام محلية الاثنين أنه يجب وضع حداً لأزمات البلاد المتفاقمة والتي في تقديره ستتفاقم أكثر في الأيام القادمة، ويرأيه يجب الرجوع إلى الشعب الذي يحول له الدستور الانتخابات المبكرة.

وفي تقدير الطاهري "يحول الدستور العودة إلى الشعب للانتخابات مبكرة ووضع نهاية للأزمة السياسية التي دمرت البلاد اقتصادياً وصحياً واجتماعياً". وسبق أن أعلن اتحاد الشغل المنظمة النقابية الوازنة في البلاد عن تأييده لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة في حال وقع إجهاض مبادرته المتعلقة بإجراء حوار وطني يضع حداً للأزمة السياسية المتفاقمة.

ويلعب الاتحاد دور مؤثراً في المشهد التونسي ويحظى بتأييد شعبي واسع ما يسمح له بممارسة ضغوطه على النخب الحاكمة التي خيّرنا بين إنجاز الحوار أو الذهاب إلى انتخابات مبكرة لحسم المعارك السياسية.

ويأتي توقيع الدعوة إلى الانتخابات المبكرة في ظل معركة ليّ الذراع المستمرة بين الرئاسة والحكومة على خلفية أزمة اليمين الدستورية ورفض الرئيس قيس سعيد تعديلاً وزارياً اقترحه رئيس الحكومة هشام المشيشي امتثالاً للتروكا الحاكمة ومرره البرلمان في يناير الماضي، فيما ترزح البلاد تحت وطأة أزمة صحية واقتصادية غير مسبوقة. وتعددت العلاقة بين المشيشي وسعيد على مدى أشهر بسبب نزاعات دستورية



ضروري تعقب التحركات الإيرانية